

Distr.
GENERAL

A/50/804
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١٠٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل
المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، موجهة إليكم من سعادة
السيد عثمان آرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الدورة الخمسين للجمعية العامة
في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) حسين أ. تسيلم
السفير
الممثل الدائم

مرفق

رسالة مؤرخة ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ موجهة

إلى الأمين العام من السيد عثمان آرتوغ

أتشرف بالإشارة إلى البيان الذي أدلى به مندوب القبارصة اليونانيين في الجلسة ٢٢ التي عقدتها اللجنة الثالثة يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال (تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية). إن هذا البيان ينطوي على مزاعم لا أساس لها من الصحة من قريب أو بعيد، كما أنها تتناقض مع الحقائق القائمة في قبرص. ولأن هذه الجلسة لم يحضرها أي مندوب عن القبارصة الأتراك، بسبب اغتصاب الجانب اليوناني لقب "حكومة قبرص" واستمراره في احتكاره لنفسه منذ عام ١٩٦٣، أجد نفسي مضطرا إلى الرد خطيا على هذه الادعاءات من أجل وضع الأمور في نصابها.

يحاول المندوب القبرصي اليوناني في بيانه تبرئة الجانب القبرصي اليوناني من المسؤولية التي يتحملها دون سواه عن الانقسام الحاصل في الجزيرة، حيث يلجأ إلى وصف الوجود العسكري المشروع لتركيا، كدولة ضامنة بأنه "احتلال". في حين أن الاحتلال الوحيد في قبرص يتمثل في واقع الأمر، في سلب الجانب القبرصي اليوناني وشغله لمدة ٣٢ عاما مقعد حكومة جمهورية قبرص ذات الطائفتين التي كانت قائمة حينذاك.

فبعد أحد عشر عاما من التطهير العرقي المنظم الموجه من القبارصة اليونانيين نحو شركائهم السابقين من القبارصة الأتراك، جاء الانقلاب العسكري اليوناني في عام ١٩٧٤ ليجعل الاتحاد مع اليونان (اينوسيس) قاب قوسين أو أدنى. ولم يوقف "الغزو اليوناني لقبرص" على حد تعبیر الأسقف مكاريوس زعيم الجانب القبرصي اليوناني ذاته، في كلمته أمام مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٤، إلا تدخل تركيا في الوقت المناسب تطبيقا لمعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. حيث وضع تدخل تركيا حدا لانتهاكات القبارصة اليونانيين المستديمة لحقوق الإنسان، وأنقذ القبارصة الأتراك من الفناء التام على أيدي القوات اليونانية والقبرصية اليونانية المشتركة التي كانت تتأهب لاجتياح المناطق القبرصية التركية وتنفيذ مخططات الإبادة النهائية.

سعادة السيد بطرس بطرس غالي

الأمين العام للأمم المتحدة

نيويورك

وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤ وصلت حملة القبارصة اليونانيين للتطهير العرقي، التي لم تتوقف على مدى أحد عشر عاما، إلى ذروتها بالانقلاب العسكري الذي تسبب في تحويل ٣٠ ٠٠٠ قبرصي تركي إلى لاجئين، وكانوا يشكلون ربع عدد السكان القبارصة الأتراك في ذلك الوقت. وجاء تقييم الأمين العام لمحنة الطائفة القبرصية التركية في هذه الفترة المأساوية، حسبما ورد في تقريره ذي الصلة إلى مجلس الأمن (S/5950، المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، الفقرة ١٩٠) على النحو التالي:

"فضلا عن الخسائر التي لحقت بالزراعة والصناعة في الجزء الأول من السنة، خسرت الطائفة القبرصية التركية مصادر أخرى لدخلها تشمل أجور ما يربو على ٤ ٠٠٠ شخص كانوا معينين في حكومة قبرص وأنشطة القطاع الخاص الواقعة في المناطق القبرصية اليونانية. وخلال هذه الفترة تدهورت تجارة الطائفة القبرصية التركية إلى حد كبير جراء الحالة القائمة، ووصلت البطالة إلى معدل غاية في الارتفاع مع تحول زهاء ٢٥ ٠٠٠ قبرصي تركي إلى لاجئين. وحدث انخفاض جسيم في إنفاق غرفة الطائفة القبرصية التركية على التنمية والمجالات الأخرى، وانخفضت أيضا بشكل ملموس وجوه الإنفاق الأخرى بعد التوقف في عام ١٩٦٤ عن تلقي الدعم السنوي الذي كانت تمنحه الحكومة في السابق. كما اضطرت الطائفة إلى استخدام جزء كبير من مواردها المتبقية من أجل التخفيف من أثر البطالة وأداء أشكال أخرى من التعويض، حيث أصبح نصف عدد السكان تقريبا يعول على الإغاثة. وطبقا للأرقام التي نشرتها غرفة الطائفة القبرصية التركية بلغ عدد الأشخاص الذين يتلقون شكلا أو آخر من أشكال المساعدة في إطار الإغاثة المقدمة من الهلال الأحمر، حوالي ٥٦ ٠٠٠ نسمة، منهم ٢٥ ٠٠٠ نسمة من المشردين، و ٢٣ ٥٠٠ نسمة من المتعطلين، و ٧ ٥٠٠ نسمة من المعالين لأشخاص مفقودين أو معوقين وخلافهم".

وفي سياق أحداث عام ١٩٧٤ التي نجمت شرارتها عن الانقلاب العسكري أضيف ٦٥ ٠٠٠ آخرون إلى قائمة المشردين من القبارصة الأتراك فلبجأوا إلى الشمال طلبا للسلامة. وعندها فقط أصبح القبارصة اليونانيون طرفا أيضا في مشكلة المشردين التي نكبت بها الطائفة القبرصية التركية لمدة ١١ عاما. وجاء ذلك نتيجة محتومة لمساعدتهم التي استهدفوا بها بمساعدة اليونانيين السيطرة على قبرص وتحويلها إلى مستعمرة يونانية.

غير أن مسألة المشردين سويت بين الجانبين بصورة جذرية عن طريق اتفاق تبادل السكان المبرم بينهما في الجولة الثالثة لمحادثات الطائفتين التي عقدت في فيينا في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ١٩٧٥ واتفقا فيها على إعادة التجميع الطوعي للسكان، كل في الأراضي التابعة له، القبارصة الأتراك في الشمال والقبارصة اليونانيون في الجنوب (انظر الوثيقة S/11789، المؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٧٥). وجرى بمساعدة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تنفيذ هذا الاتفاق، الذي فتح طريقا للتوصل إلى تسوية فيدرالية للمسألة القبرصية على أساس وجود نطاقين وطائفتين (انظر الوثيقة

S/1178/Add.1 المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥). ومنذ ذلك الحين أعيد توطين وتأهيل المشردين على الجانبين حيث يقوم كل جانب بحل مشكلته الخاصة في هذا الصدد داخل أراضيه.

في ضوء ما سبق، يبدو أن إصرار الجانب القبرصي اليوناني على ترديد مزاعمه بشأن هذه المسألة ناجم عن رفضه الإقرار بأنها قد حسمت بالفعل، مخافة أن يحرمه ذلك من وسيلة أخرى لاختلاق دعايات سياسية. وأود تذكير الجانب القبرصي اليوناني مرة أخرى بأن مكان مناقشة أي قضية تتصل بمسألة قبرص أيا ما كانت، هو محادثات الطائفتين، وأنه لا ينبغي تحويل أي مسألة إلى وسيلة لطرح مواقف سياسية. وعلى الجانب القبرصي اليوناني أن يدرك أن تمثيله دور الضحية في قبرص (رغم أن حقوق الإنسان للقبارنة الأتراك هي التي انتهكت ولا زالت تنتهك) قد يكون قد عاد عليه ببعض الغنم، إلا أن ذلك لا يعدو أن يكون سياسة قصيرة النظر لأن حل مشكلة قبرص لن يتم إلا على مائدة المفاوضات.

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١٠٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) عثمان آرتوغ

ممثل

الجمهورية التركية لقبرص الشمالية
